

# المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العمل

### القرار

الصادر عن المحكمة العمالية المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد هاني قاقيش  
وعضوية القاضيين السيدين  
فايز ملاحمة ، ورجا الشرايري

#### المدعية :-

النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة  
وكيلها المحامي عماد أبو سلمى

#### المدعى عليها :-

شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية  
وكلاؤها المحامون د. صلاح البشير وسليم القبطي وآخرون

أحال معالي وزير العمل بموجب كتابه رقم (ل/٣٨٦/١) تاريخ ٢٠١٧/١/٩  
النزاع العمالي القائم بين النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة  
وشركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية إلى محكمتنا للنظر  
والفصل فيه وذلك استناداً لأحكام المادة (١٢٤) من قانون العمل رقم (٨) لسنة  
١٩٩٦ وتعديلاته.

وقد باشرت محكمتنا نظر النزاع بتاريخ ٢٠١٧/١/٩ وبالمحاكمة الجارية  
علناً بحضور الوكيلين .

المحكمة العمالية

رقم القضية: ٢٠١٧/١

قدم وكيل الجهة المدعية لائحة ادعاءات النقابة وتضمنت اللاحة المطالب التالية:-

- ١- صرف مكافأة نهاية الخدمة بواقع شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة.
- ٢- توفير التأمين الصحي الخاص للموظفين وعائلاتهم ولما بعد التقاعد .
- ٣- توحيد الزيادة السنوية بواقع (٥%) على الراتب الإجمالي لجميع الموظفين وبأثر رجعي.
- ٤- إلغاء النسب الواردة في تعليمات تقييم الأداء الربعي والسنوي.
- ٥- إعادة العمل بالمنح الدراسية والحوافز والمكافآت ومنح الحج والعمرة للعاملين وأبنائهم.
- ٦- صرف راتب الثالث عشر والرابع عشر.
- ٧- زيادة علاوة العمل الإضافي (٥%) لتصبح (٣٠%) عوضاً عن التمييز الشهري الذي تم إلغاؤه والذي يتراوح من (٥% - ٢٠%).
- ٨- صرف فرق علاوة غلاء المعيشة لموظفي الفئة الثالثة التي أقرها مجلس الوزراء بقراره رقم (١١٠٨) تاريخ ٢٠١٣/٢/٦ والبالغة (٢٥) ديناراً فرق التسكين حسب المادة (١٩/ب) من نظام الموارد البشرية.
- ٩- العمل على إلغاء الفقرة (ب) من المادة (٦٦) من نظام الموارد البشرية الذي أعطى الحق لمجلس الإدارة إحالة أي موظف على التقاعد المبكر بدون طلبه والتي أصبحت حسب آخر تعديل بالترقيم (٦٥).

- ١٠- الالتزام بما ينص عليه قانون العمل في المادة (٢١) منه .
  - ١١- إلغاء قراري مجلس الإدارة رقم (٢٠١٥/٦/٣٤٧) تاريخ ٢٠١٥/٩/١٧ و (٢٠١٥/٥/٣٤٨) تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ .
  - ١٢- إلغاء التعديلات التي طرأت على نظام الموارد البشرية رقم (١) لسنة ٢٠١١ وإعادة الحقوق المكتسبة للعاملين والواردة في النظام قبل التعديل .
  - ١٣- أقرار تعليمات صندوق الإسكان بمعزل عن تعليمات صندوق الادخار حسب المادة (٧٥) من نظام الموارد البشرية .
  - ١٤- تأمين مسكن وظيفي للعاملين في المناطق البعيدة عن أماكن إقامتهم الدائمة .
  - ١٥- صرف بدل تنقلات لجميع العاملين في الشركة كل حسب إقامته .
  - ١٦- إلغاء التنقلات التعسفية بحق العاملين .
- وقدم وكيل المدعية حافظة مستندات الجهة المدعية تضمنت البيانات الخطية والشخصية .
- كما قدم وكيل المدعى عليها حافظة مستندات موكلته التي تضمنت بيانات خطية وشخصية ومذكرة بدفوعه واعتراضاته .
- وقررت محكمتنا إبراز حافظة بيانات المدعية بالمبرز (م/١) وإبراز حافظة وبيانات المدعى عليها بالمبرز (م/١ع) .
- وتم إرجاء البت بالبينة الشخصية إلى ما بعد تقديم المرافعات .
- قدم وكيل المدعية مرافعة خطية أعطيت الصفحات من (٢٥-٣٩) .

وحافظة بيانات داحضة حفظت بالملف.

كما قدم وكيل المدعى عليها مرافعة خطية أعطيت الصفحات من (٤١-٥٤).

كما قررت محكمتنا عدم إجازة سماع البينة الشخصية للفريقين لعدم الإنتاجية.

بالتدقيق تجد محكمتنا أن المستفاد من أحكام المادة الثانية من قانون العمل رقم (٨) لسنة ٩٦ وتعديلاته أن النزاع العمالي الجماعي هو كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال والنقابة من جهة وبين صاحب عمل من جهة أخرى حول تطبيق عقد جماعي أو تفسيره أو يتعلق بظروف العمل وشروطه.

المستفاد من سياق هذا النص أن محاور النزاع العمالي الجماعي تتحدد بما

يلي:-

- ١- تطبيق عقد عمل جماعي.
- ٢- تفسير عقد عمل جماعي.
- ٣- ظروف العمل وشروطه.

فمن الرجوع إلى طلبات الجهة المدعية والتي تحددت ابتداءً لدى مندوب التوفيق ومجلس التوفيق ولانحة الدعوى التي بسطت الجهة المدعية طلباتها فيها في المطالب التالية التي سبق الإشارة إليها وهي ستة عشر مطلباً وعليه فيما يتعلق بالمطالب:-

تاسعاً : مفاده إلغاء المادة (٦٦/ب) من نظام الموارد البشرية.

عاشراً: الألتزام بالمادة (٢١) من قانون العمل .

حادي عشر : إلغاء قراري مجلس الإدارة رقم (٣٤٧، ٣٤٨/٢٠١٥) .

ثاني عشر : إلغاء التعديلات التي طرأت على نظام الموارد البشرية رقم (١) لسنة ٢٠١١.

ثالث عشر : إقرار تعديلات صندوق الإسكان بمعزل عن تعليمات صندوق الادخار حسب نص المادة (٧٥) من نظام الموارد البشرية.

فإن محكمتنا تجد أن الخلاف على حق مجلس إدارة المدعى عليها بشأن ما أجراه من تعديلات حول نظام الموارد البشرية وإلغاء قرارات صدرت عنه بهذا الشأن فإن مثل هذا الخلاف يخرج عن مفهوم النزاع العمالي الجماعي وفقاً لعناصره التي أشرنا إليها أعلاه وتكون محكمتنا غير مختصة بالنظر بهذه المطالب مما يتعين الالتفات عنها.

أما بشأن المطالب الأول الوارد بلائحة الدعوى المتعلقة بصرف مكافأة نهاية الخدمة.

فإنه بفرض ثبوت الحق بها فإن ذلك يكون بالمطالبة بها بعد انتهاء الخدمة أمام المحكمة المختصة وفقاً لما يقرره القانون مما يتعين رد هذا المطالب.

وعن المطالب الثاني المتعلقة بتوفير تأمين صحي خاص بالموظفين.

فإن الثابت من المبرزين (٨، ٩) من حافظة بيانات المدعى عليها (م/ع/١) أن الشركة المدعى عليها ينطبق عليها نظام التأمين الصحي الحكومي موضوع العقد مع الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين مما يتعين معه رد هذا المطالب.

وعن المطالب رابعاً، خامساً، سادساً، سابعاً، ثامناً، رابع عشر، خامس عشر فإن الثابت من أوراق الملف أن المدعى عليها شركة حكومية مساهمة خاصة تخضع لرقابة الجهات الحكومية المختصة ومن ذلك رقابة الجهات المالية وديوان المحاسبة على اعتبار أن أموالها أموال عامة كما تخضع لتوجيهات الحكومة كمالك لهذه الشركة وينطبق عليها قانون الوحدات الحكومية وقانون الفوائد المالية... وأن ميزانيتها مستمدة من ميزانية حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

وأن ما ينظم العلاقة بين الفريقين هو نظام الموارد البشرية الأمر الذي يحول دون النظر بهذه المطالب أمام محكمتنا مما يتعين معه الالتفات عنها.

أما بخصوص إلغاء التتقلات التعسفية بحق العاملين أثناء نظر النزاع أمام مندوب التوفيق ومجلس التوفيق بتاريخ ٢٠١٦/٢/١ والإحالة إلى التقاعد المبكر خلافاً لأحكام المادتين (٢١، ١٣٢) من قانون العمل.

فإن الثابت من أوراق الدعوى أن مجلس إدارة المدعى عليها كان قد اتخذ قراره بشأن الإحالة على التقاعد المبكر بالجلسة رقم (٤١/٢٠١٥/٥) تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ عملاً بالمادة (٦٦/ب) من نظام الموارد البشرية رقم (١) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته الموافقة على تنسيب الإدارة بإنهاء خدمات الموظفين الوارد أسمائهم بذلك القرار على التقاعد المبكر اعتباراً من ٢٠١٥/٨/٣١ لانطباق شروط الحصول على التقاعد المبكر كما ورد بذلك القرار وأنه بجلسة (٤٢/٢٠١٥/٦) تاريخ ٢٠١٥/٩/١٧ تقرر تأجيل نفاذ قرار مجلس الإدارة المشار إليه إلى ٢٠١٦/١٢/١.

أي أن القرار كان قد اتخذ قبل إحالة النزاع إلى مندوب التوفيق وأن أمر تنفيذه الذي جاء لاحقاً لا يغير من الأمر شيء لأن تنفيذه بهذا التاريخ كاشفاً للحق وليس منشيئاً له كون المراكز القانونية بهذا الشأن كانت قد تحددت قبل إحالة النزاع إلى هذه المحكمة فيكون ما ورد بهذا المطلب لا يخالف أحكام المادة (١٣٢) من قانون العمل مما يتعين رده .

هذا ما قررته محكمتنا بشأن هذا النزاع دون الحكم لأي من الطرفين بأي نفقات أو أتعاب محاماة.

قراراً قطعيّاً صدر وأفهم علناً بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٢ م.

باسم حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم.

الرئيس

عضو

عضو

